أحوال أهل الذمة في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي

محمد حسين محاسنة*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أحوال أهل الذمة في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي في الفترة من 386 – 411 هـ / 996 ـ 1020م، ويتضمن التعريف بأهل الذمة من اليهود والنصارى ومن عُومِل معاملتهم كالمجوس والصابئة، ونظرة الإسلام لهؤلاء، وكيف تعامل المسلمون معهم في الفترات الأولى التي سبقت الحكم الفاطمي.

كما يتضمن البحث في أحوال أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي في عهد كل من المعز لدين الله والعزيز بالله، ثم استعراضاً لأحوالهم في خلافة الحاكم بأمر الله، وما فرض عليهم من قيود والتزامات، وأسباب ذلك، ثم تراجع الخليفة الحاكم عن كثير من هذه القيود وإعطاءهم حرية العبادة والسماح لهم ببناء الكثير من الكنائس والأديرة التي أحرقت أو تعرضت للدمار.

الكلمات الدالة: أهل الذمة.

* قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2008/10/26. **تاريخ قبول البحث: 2009/5/5.**

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.

The Status of the Followers of Other Faiths During the regin of Al-Hakim Bi Amrillah

Mohammad. H. Mahasneh

Abstract

This paper sheds light on the status of the followers of Faiths other than Islam during the reign of the Fatimial Caliph, Al-Hakim Bi Amrilla 386-411AH /996-1020A.D.

The paper provides a definition of the tern Ahl-A themma which incledes, the Jews, the Christeans, the Zaroastrian and the sabaeans and a purview of how these people were treated by Moslems during the Pre-Fatimid era.

The paper provides an accpunt of the status of these people in Fatimid Egypt during the reign of Al-Moez, Al-Aziz and Al-Hakim including obligations imposed on them which were abandoned later and replaced by privilages and right to build their religions institutions.

Keywords: Non – Moslems.

مقدمة

تشكل فترة خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي التي تمتد من 386-411هـ/ 996-1020م فترة هامة بالنسبة لأهل الذمة نتيجة التغيرات التي طرأت على أحوالهم في هذه الفترة.

وكان أهل الذمة قد نعموا في العصور الإسلامية الأولى برعاية المسلمين واهتمامهم، وسمحوا لهم بممارسة طقوسهم الدينية، لكن شريطة أن يلتزموا بما فرضه الإسلام عليهم من دفع الجزية وعدم الإساءة والاعتداء على المسلمين حتى أن بعض خلفاء المسلمين أوصوا بهم ولاة الأمر، وأشركوهم في العمل بالوظائف المختلفة.

وبعد قيام الدولة الفاطمية لم ينتقص الفاطميون من الحقوق التي ضمنها الإسلام لأهل الذمة، بل حصلوا على امتيازات أكثر مما كان متوقعاً في خلافتي المعز والعزيز الفاطميين، وتولوا أعلى المناصب فكان منهم الوزراء ورؤساء الدواوين.

أما في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي، وعلى الرغم من اتخاذه بعض أهل الذمة وزراء وأطباء ومقربين، إلا أنه فرض عليهم إجراءات صارمة وقيوداً منعتهم من ممارسة طقوس العبادة أو القيام بالنشاطات المختلفة.

ثم ألزمهم عدم الاختلاط بالمسلمين في بعض المرافق العامة كالحمامات، ولاحق كل من يخالف ذلك، كما حرمهم من بناء كنائسهم وأديرتهم، بل راح يهدم دور العبادة الخاصة بهم، وسمح للجند بنهب موجودات هذه الدور. واستمر الحال على ذلك إلى أواخر أيامه عندما ألغى هذه القيود وسمح لهم هذه المرة العودة إلى حالهم كما كانوا قبل ذلك.

تعريف أهل الذمّة

الذمة لغة من ذمم، والذم : نقيض المدح، والعرب تقول ذمّ يذمّ أي لام يلوم، والمذمّة الملامة، وقضى مذمّة صاحبه أي أحسن إليه لئلا يذمّ، والذمام والمذمة : الحق والحرمة [1]، والذمة العهد والأمان والحماية [2] وجمعها ذمام، وفلان له ذمة أي حق [3] قال الأخطل[4]:

فلا تنشدوا من أخيكم ذمامة **** ويُسلم أصداء القوير كفيلها

ومن ذلك يسمى أهل العهد أهل الذمّة [5]، وهم الذين يؤدون الجزية من المشركين، وكان أول من أعطى الجزية أهل نجران وهم نصارى[6].

وأهل الذمة اصطلاح يطلق على من يجوز عقد الذمة معهم، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى ومن عومل معاملتهم من المجوس والسامرة والصابئة، أو أصحاب العهد الدائم الذي يعطى لغير المسلمين لإقامتهم في رعاية الدولة الإسلامية[7].

والذمة عقدٌ يكتسب بموجبه غير المسلمين من أهل الكتاب حق الإقامة الدائمة في دار الإسلام، مع حماية المسلمين لهم مقابل دفع ضريبة تسمى الجزية[8].

والجزية هي مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب لقاء حقن دمائهم وحمايتهم[9] وهي مشتقة من الجزاء، وتؤخذ منهم إما جزاءً على كفرهم لأخذها منهم صغاراً،وإما جزاءً على أمانهم لأخذها منهم رفقاً بهم[10]، فيذكر أبو يوسف أنها واجبة على جميع أهل الذمة في السواد وغيرهم من أهل الحيرة وسائر البلدان من اليهود والنصارى والمجوس والصابئين والسامرة ما خلا نصارى بني تغلب وأهل نجران خاصة، وتجب الجزية على الرجال دون النساء والصبيان [11].

فأهل الذمة هم المستوطنون في بلاد الإسلام من غير المسلمين الذين ظلوا على دينهم وعقد معهم المسلمون عهداً من النصارى واليهود والمجوس والصابئة [12]، وقد وضعت الجزية على رؤوسهم

جزاءً على كفرهم وتؤخذ منهم صغاراً [13]، أي مكرهون على دفعها، فهم يؤدّون الجزية عن أنفسهم بأيديهم يمشون بها وهم كارهون لذلك، ويسلّمونها للمسلمين[14] لقول الله عز وجل: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون)[15].

وعقد الذمة يضم المعاهدين من غير المسلمين[16] ويشمل النصارى واليهود وهم أهل الكتاب الذين يقيمون في بلاد المسلمين، ومن عُومل معاملتهم.

واختلف المسلمون في المجوس هل هم من أهل الذمة أم لا؟

فوردت إشارات كثيرة تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم عامل المجوس معاملة أهل الذمة، فأورد البلاذري رواية أسندها إلى ابن عباس قال : (كتب الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوى[17] فأسلم ودعا أهل هجر فكانوا بين راضٍ وكاره، أما العرب فأسلموا وأما المجوس واليهود فرضوا بالجزية فأخذت منهم)[18].

وتردد عمر بن الخطاب في أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر[19].

ويذكر ابن القيم الجوزية أن الفقهاء أجمعوا على أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب والمجوس، وكان عمر بن الخطاب متردداً في أخذها من المجوس فتوقف عن أخذها إلى أن جاءه رجال من الصحابة وشهدوا له بموقف النبي محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك[20]، فقال له عبد الرحمن بن عوف: (أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: سُنّوا بهم سنة أهل الكتاب)[21].

وعليه فإن المجوس ليسوا من أهل الكتاب، ولكنهم عوملوا معاملة أهل الكتاب وصاروا من أهل الذمة، فأخذ المسلمون منهم الجزية على هذا الأساس، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من فعل ذلك معهم عندما أخذها من مجوس هجر[22].

وإذا عقد المسلمون العهد مع أهل الكتاب أو غيرهم من المجوس والصابئة صاروا في ذمة المسلمين واكتسبوا حق الإقامة الدائمة في دار الإسلام وحماية المسلمين لهم لقاء دفع الجزية والتزام العهد مع المسلمين [23]، وصارت الجزية هي الشرط الأساسي لبقاء أهل الذمة في ديار المسلمين وتحت حمايتهم[24]، وبغيرها لا يجوز بقاؤهم في ديار الإسلام ولا بحماية المسلمين، كما لا يكونون أهل ذمة.

وجعل الإسلام لأهل الذمة حقوقاً ورتّب عليهم عدداً من الواجبات في حال تمّ عقد الذمّة لهم وأقاموا بين المسلمين، وتتضمن هذه الحقوق[25]:

1- حق الحماية وعدم التعدي عليهم.

2- الأمان على أرواحهم وأموالهم وكنائسهم ومعابدهم.

3- حرية العيش بين المسلمين وحق التعليم والعمل والانتقال.

4- معاملتهم معاملة حسنة وألاّ يحمّلوا فوق طاقتهم.

5- حرية ممارسة شعائرهم الدينية.

أما الواجبات التي رتّبها الإسلام عليهم فتشمل[26]:

1- الخضوع لأحكام الإسلام العامة.

2- احترام العقائد والشعائر الإسلامية وعدم الإساءة إليها.

3- الامتناع عن قتال المسلمين أو مساعدة أعدائهم.

4- الدفاع عن دار الإسلام إذا تعرّضت للخطر.

5- الاستمرار بدفع الجزية للمسلمين.

أوضاع أهل الذمة في مصرمن صدر الإسلام حتى العهد الفاطمي

كان أهل الذمة في مصر قسمين هما: الأقباط وهم سكان مصر الأصليين قبل الفتح الإسلامي وكانوا على النصرانية[27]، بالإضافة إلى اليهود ولكن عددهم قليل بالنسبة للأقباط[28].

لقد عامل المسلمون أهل الذمة معاملة حسنة ووفروا لهم الرعاية والحماية منذ قيام الدولة الإسلامية، وكان النبي محمد صلى الله عليه وسلم يدعو إلى الرفق بهم وألا يُكلّفوا فوق طاقتهم وألا يُظلم أحد منهم، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من ظلم معاهداً أو كلّفه فوق طاقته فأنا حجيجه)[29]، وفي رواية أخرى أنه قال: (ألا من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته أو انتقصه أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة)[30].

وسار الخلفاء الراشدون على سيرة نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم في الرفق بأهل الذمة وحسن التعامل معهم حتى بلغوا درجةً كبيرةً من التسامح معهم ولم يعرف عن المسلمين أنهم ضيقوا على أهل الذمة، فعاشوا بين المسلمين آمنين، وشكلوا فئة من فئات المجتمع الإسلامي بحيث حصلوا على حقوقهم

كاملةً غير منقوصةٍ، ولم يجبروا على ترك دينهم أو التحول عنه، ولم يعرف التاريخ أنه ألزم أحداً منهم على اعتناق الإسلام بغير رضاه [31].

وكان الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب نموذجاً رائعاً في التعامل مع أهل الذمة، فقد عوملوا في خلافته معاملة حسنه ولم يضيَّق على أحد منهم [32].

وأوصى الخليفة من بعده بأهل الذمة خيراً، وألا يكلفوا فوق طاقتهم [33]، فورد عنه أنه أوصى بأهل ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (أوصيكم بذمة الله، فإنه ذمة نبيكم ورزق عيالكم) [34].

وكتب عمر بن الخطاب أماناً لأهل القدس (إيلياء) يوم فتحها المسلمون، وكان هذا الأمان للنصارى من أهلها، وعرف في التاريخ الإسلامي باسم (العهدة العمرية)، وكانت هذه العهدة نموذجاً رائعاً للتعامل مع أهل الذمة بعد ذلك، حيث تضمنت تأمينهم على أرواحهم وأموالهم وكنائسهم وسمح لهم بحرية العبادة [35]، فقد جاء فيه: (هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم... فلا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا يكرهون على دينهم) [36].

وكان عمر رضي الله عنه يسأل من يفدون عليه من الأقاليم الإسلامية عن أحوال أهل الذمة في تلك الأقاليم ليتأكد أنه لم يتعرض أحد منهم لأذى [37]، وفي رحلة عمر بن الخطاب إلى بلاد الشام أبان خلافته مرّ بقوم من النصارى، فأمر أن يتم إعطاؤهم من أموال الصدقات وأن يجري عليهم القوت [38]، ولما سار أبو عبيدة عامر بن الجراح إلى حمص في خلافة عمر لفتحها مرّ في طريقه على مدينة بعلبك فطلب منه أهلها الأمان والصلح، فصالحهم وأمنهم على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وكتب لهم كتاباً بذلك [39].

ولما تقدمت جيوش المسلمين لفتح مصر بقيادة عمرو بن العاص قامت جماعات من قبط الفرما بتقديم المساعدة لهم، كما ساعدوه عندما توجه لفتح الإسكندرية، وأقاموا الجسور والأسواق للفاتحين المسلمين[40].

عامل عمروبن العاص أهل الذمة معاملة حسنة، فالتزم بمبدأ حرية العقيدة، وأعطاهم أرضاً لتكون مقبرة للقبط، وسمح لهم ببناء الكنائس[41] .

وعامل الخليفة عمر بن عبد العزيز النصارى واليهود معاملة حسنة تتماشى مع قواعد الدين الإسلامي، وترك لهم حرية العبادة، وكتب إلى عماله في الولايات الإسلامية ألا يهدموا كنائسهم وبيعهم[42]، ولما شكا أهل الذمة إلى عمر بن عبد العزيز أن عددهم قلّ كثيراً عما كان عندما فرضت عليهم الإتاوة وذلك تهرباً من دفعها، تقصى عمر ذلك فلما تحقق من صحته خفف عنهم كمية الضريبة المفروضة عليهم [43]، فعاش أهل الذمة في دولة الإسلام الأولى آمنين على أنفسهم وأموالهم لا يعتدي أحد عليهم ولا يجبرهم على فعل شيء، ولا يُنتقصُ شيء من حقوقهم.

كذلك وجد أهل الذمة في العصر العباسي معاملة حسنة من الخلفاء والولاة، فيذكر ساويرس بن المقفع أن الخليفة العباسي أبا العباس قرر إعفاء من يدخل في الإسلام منهم من الجزية المفروضة عليهم، فتخلّى كثير من المسيحيين عن دينهم واعتنقوا الإسلام بسبب فداحة الجزية المفروضة عليهم[44]، وإن كان هذا أمر مبالغ فيه، إلاّ أنه ربما كانت تحدث في بعض الأحيان أمور خارجة عن القاعدة الأساسية التي انتهجها المسلمون عموماً وهو أن الجزية لم تكن تفرض إلاّ على أهل الذمة أو من عومل معاملتهم، ولها حدود لايجوز الزيادة فيها دون أسباب موجبة لذلك.

وفي خلافة المتوكل العباسي(232ـ 247هـ/846ـ 861م)فُرضت عليهم بعض القيود، فصدر مرسوم بمنع استحداث الكنائس، وطُرد عدد من الموظفين اليهود والنصارى من الدواوين[45].

وفي عهد بني طولون(254ـ 292هـ/868ـ 905م) عُومل أهل الذمة في مصر معاملة طيبة، واستخدم أحمد بن طولون(254ـ 270هـ/868ـ 883م) مهندسين وأطباء من النصارى واليهود،وعمل على تخفيف الضرائب التي عانى منها المصريون مسلمين وأهل ذمة[46].

أوضاع أهل الذمة أيام الفاطميين

بعد دخول الفاطميين إلى مصر سنة 358هـ/969م كانوا بحاجة إلى من يساعدهم في تثبيت سلطانهم، ولما كان غالبية أهل مصر من المسلمين فلم يركن إليهم الفاطميون، ورغبوا في الاعتماد على جماعات أخرى، فلم يكن أمامهم غير الاعتماد على أهل الذمّة من النصارى واليهود، وظهر ذلك من أيام الخليفة المعز لدين الله، حيث أسندت إليهم بعض المناصب العليا في الدولة الفاطمية [47]، فقد كان عدد كبير منهم من أصحاب المال والثراء، وأغلبهم من الطبقة المثقفة، التي اشتهرت بعلمها وممارستها للمهن المميزة التي تدرّ دخلاً كبيراً، وهذه صفة تميز أهل الذمة في كثير من المدن الاسلامية منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، فقد كانوا يعملون بالصياغة والدباغة والصيرفة [48].

وقد استغل الفاطميون هذه المميزات التي اتصف بها أهل الذمة باستخدامهم في الإدارة السياسية والمالية، واستمالوا جماعات من النصارى واليهود وقلدوهم بعض المناصب الهامة، فاختار العزيز بالله 365ـ 386هـ/975ـ 996م) يعقوب بن كلّس [49]، وهو من أهل الذمة وقلّده ديوان الخراج، ثم قلّده منصب الوزارة فكان أول وزراء الدولة الفاطمية [50]، وقد حظي بمكانة مرموقة عند الخليفة العزيز بالله حتى أن العزيز قام بزيارته عندما مرض مَرَض الوفاة فقال له: (وددت لو أنك تباع فأبتاعك بملكي أو تفتدى فأفديك بولدي) [51]، فلما مات صلى عليه العزيز وألحده بيده [52].

وكذلك استخدم خلفاء الدولة الفاطمية عدداً من النصارى واليهود[53]، غير أن بعضهم استغل منصبه ونفوذه لأغراضٍ كثيرة أضرّت بأهل مصر فولّد ذلك استياء بعض المسلمين وقيامهم بتقديم الشكاوى

ضد أهل الذمـّة، وظهر ذلك في وقتٍ مبكر من استخدامهم في خلافة العزيز بالله[54]، وأورد ذلك أبو شجاع في كتابه ذيل تجارب الأمم، فيذكر أن العزيز بالله استخدم عيسى بن نسطورس ــ وكان نصرانياً ــ فضبط الأمور وجمع الأموال ومال إلى النصارى وولاهم الأعمال، وعدل عن الكـُتـّاب والمتصرفين من المسلمين واستناب بالشام رجلاً من اليهود هو منشا بن إبراهيم الفرّار، فسلك مع اليهود سبيل عيسى ابن نسطورس مع النصارى فاستولى أهل هاتين الملتين على جميع الأعمال[55]، فكان هذا من العوامل التي دفعت بأهل مصر إلى تقديم الشكوى للخليفة العزيز بالله بعد أن وقع منهما الأذى البالغ للمسلمين في مصر والشام[56].

وكان الخليفة العزيز بالله كثير العطف على النصارى بسبب صلة النسب التي كانت تربطه بهم حيث تزوج من امرأةٍ نصرانية أنجبت له ولده الحاكم بأمر الله[57] وابنته ست الملك[58]، فقام بتعيين أخويها بطريكين ملكيين، فعين أحدهما في مدينة الإسكندرية والثاني في مدينة بيت المقدس بفلسطين[59]، وبذلك عاش أهل الذمة في خلافة العزيز بالله في بحبوحة من العيش، ونعموا بحياة آمنة وعوملوا أحسن معاملة حتى حسدهم أهل مصر على حياتهم الرغيدة التي لم ينعم بها المسلمون آنذاك.

أحوال أهل الذمة في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي

الحاكم بأمر الله هو أبو علي منصور بن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمي ولد في القاهرة سنة 375هـ/985م[60]، بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه العزيز سنة 386هـ/996م، وكان عمره إحدى عشرة سنة[61].

وذكر بعض المؤرخين أن الحاكم بأمر الله كان جواداً بالمال سفاكاً للدماء قتل عدداً من أعيان دولته[62]، وقال عنه سبط ابن الجوزي: "كانت أخلاقه متضادة بين شجاعة وإقدام وجبن وإحجام ومحبةٍ للعلم وانتقام من العلماء، وميل إلى الصلاح وقتل للصلحاء..[63]، أما الدواداري فقد وصفه بالجنون[64].

وكان للحاكم إجراءات غريبة ومتضادة في كثير من الأحيان، ففرض قيوداً على بعض أنواع المآكل والمشارب[65]، وحرّم ذبح الأبقار في عيد الأضحى المبارك[66] بهدف الإكثار من الماشية ولحاجة الناس إليها، وأصدر الكثير من القرارات بحق أهل الذمة منها أنه أمر بهدم كنائس النصارى،وفرض عليهم وعلى اليهود كثيراً من القيود، وألزم بعض النصارى الدخول في الإسلام ثم عاد عن ذلك فسمح بإعادة بناء الكنائس وسمح لبعض النصارى بالعودة عن الإسلام إلى ديانتهم السابقة[67]، فكانت هذه الإجراءات من الأمور التي أثارت الناس عليه وصاروا يشككون في سلوكه وشخصيته.

وبعد موت الخليفة العزيز بالله وانتقال الخلافة الى ابنه الحاكم بأمر الله بقي أهل الذمة يتمتعون بامتيازات ويتولون مناصب مهمة في الدولة الفاطمية، وعندما تولى الحاكم الخلافة سنة 386 هـ /996م

اشتكى جماعة من شيوخ كتامة الى الحاكم وطلبوا منه أن يصرف عيسى بن نسطورس عن الوساطة[68] وأن يتولى رجل منهم هذا المنصب [69].

وكان ابن نسطورس مكروهاً من أهل مصر ومن كتامة، فقد كان يسيء التعامل مع الشاكين إليه [70]، ويقدم النصارى على غيرهم في تولي الوظائف، كما سبق له أن قتل عدداً من الناس شنقاً عندما احترق الأسطول الفاطمي، فأمر الخليفة الحاكم بأمر الله أن يتم تسليم جثثهم إلى أهاليهم وأن يتم الإنفاق على أكفانهم، فقدّم لكل واحد منهم عشرة دنانير من أجل كفنه [71].

ورغم أن الحاكم جعل الوساطة الى ابن عمار[72] إلا أنه أقرّ عيسى بن نسطورس على ديوانه الخاص[73]، وبقي فيه حتى قتل سنة 387 هـ /997م [74].

وتمتع كثير من أهل الذمة بامتيازات كبيرة، وتولى كثير منهم المناصب العالية في خلافة الحاكم بأمر الله، فكان أبو منصور بن سورين[75] يتولى كتابة السجلات والمراسيم التي تخرج من دار الخلافة الفاطمية[76]، ففي سنة 386 هـ / 996م كتب سجل بخطه ومن إنشائه وتضمن وراثة الحاكم للملك من أبيه، وكان يتولى ديوان البريد والإنشاء، وكان ابن سورين خلفاً للقائد أبي عبد الله الحسين بن جوهر، الذي خلع عليه الحاكم بهذا المنصب [77]، فإذا غاب الحسين بن جوهر كان ابن سورين نائباً عنه، وبقي ابن سورين يتولى كتابة السجلات حتى مات سنة 400هـ/1009م [78].

وتمتع أبو العلا فهد بن إبراهيم النصراني بمكانة عالية عند الحاكم، فلما أوكل الحاكم بأمر الله النظر في التدبير إلى برجوان[79] مكان ابن عمار سنة 387 هـ / 997م جعل فهد بن إبراهيم كاتباً له ويوقع عنه، وكان ينظر في بعض المظالم، ولقب بلقب (الرئيس) فكان يخاطب بهذا اللقب ويكاتب به[80].

وكانت منزلة فهد تزداد يوماً بعد يوم، فيورد المقريزي أنه عندما كان غطاس[81] النصارى في شهر محرم سنة 388 هـ / 998م ضربت الخيام والأشرعة في عدة مواضع من شاطئ النيل ونُصبت الأسرّة للاحتفاء بالرئيس فهد [82].

وفي شهر ربيع الآخر من 388 هـ / 998م وفي عيد الفصح [83] خلع على فهد بن إبراهيم خلعة حملت الى داره وكان معها بغلتان بمركبيهما وألف دينار[84]، وكانت هذه الخلع لا تقدم إلا للأعيان وكبار رجال الدولة.

ولما أقدم الحاكم على قتل وزيره برجوان سنة 390 هـ /999م ترك فهد بن إبراهيم يقوم بوظائفه التي كانت بيده [85]، وفي جمادى الأولى من السنة نفسها وعندما كلف الحاكم بأمر الله القائد الحسين بن

جوهر النظر في أمور الناس، خُلع على فهد بن إبراهيم، وحمل على بغلة وبين يديه أُخرى وعشرون ثوباً، وعهد إليه بالتوقيعات ومعاضدة القائد الحسين بن جوهر في النظر وأن يخلفه إذا غاب[86].

وبقي فهد بن إبراهيم ينظر في الأمور التي كلف بها، فيذكر المقريزي أن القائد الحسين بن جوهر كان يبكر إلى القصر ومعه الرئيس فهد، فينظران في أمور الناس وينهيان الأمور الى الحاكم، والقائد متقدم وفهد يتبعه، فإذا دخلا الى حضرة الحاكم، جلس القائد وقام فهد خلفه فيعرضان الكتب والرقاع عليه، وأمر ألا يخاطب فهد بن إبراهيم ولا يكاتب إلا بالرئيس فقط [87].

ويبدو أن علاقته بالخليفة الحاكم كانت طيبة فكان يحمل إليه الهدايا، ومن ذلك أنه في سنة 390 هـ / 999م حمل إلى الحاكم هدية منها ثلاثون بغلة بألوان من الأجلّة، وعشرون فرساً منها عشرة مسرجة ملجّمة وعشرة بجلال ملونة، وعشرون ألف دينار وسفط فيه حلّة دبيقية [88] مذهبة، ودرجٌ فيه جوهر، وأسفاط فيها من البزّ الرفيع وخزانة مدهونة [89].

وفي جمادى الآخرة سنة 392هـ/ 1001م أقدم الخليفة الحاكم بأمر الله على قتل فهد بن إبراهيم [90]، فحمل أخوه أبو غالب الى قصر الخليفة من مال أخيه فهد جرايات فيها نصف مليون دينار، فلما خرج الحاكم سأل عنها فأخبروه خبرها فأعرض عنها، وبقيت هناك مدّة، ثم أمر بردّها الى أولاد فهد، وقال: إنّا لم نقتله على مال، فحُملت إليهم، أما أبو غالب فيذكر أنه تكلم بكلام قتل بسببه وأحرق بالنار، كما ردّ الحاكم إلى أولاد فهد سروجهم المحلاّة وأمروا أن يركبوا بها [91].

وتولى أبو نصر بن عبدون النصراني تدبير الأموال وعطاء الأرزاق في خلافة الحاكم بأمر الله [92]، وفي محرم سنة 399هـ / 1008م نظر ابن عبدون النصراني في ديوان الخراج منفرداً بعمله من غير شريك، وبقي إلى صفر سنة 400هـ / 1009 م عندما صرف صالح بن علي الروذباري من الوساطة، فعينه الحاكم في منصب الوساطة، وسار ابن عبدون في الموكب مع الشيوخ وقال: مثلي لا يساير أمير المؤمنين بأعلى من ذلك [93].

ولقب ابن عبدون بالقاضي وكتب له سجل بذلك وحمل على بغلتين [94]، ولم يسبق أن لقب ذمي بهذا اللقب غيره، واستمر ابن عبدون في الوساطة حتى شهر محرم سنة 401هـ/ 1010 م فصرف عنها بأحمد بن محمد القشوري، وذلك لأن قائد القواد الحسين بن جوهر رفض العودة عندما كتب إليه الخليفة الحاكم بالأمان والعودة إلى القاهرة، فأبى أن يعود ما دام ابن عبدون في منصب الوساطة، وقال: أنا أحسنت إليه أيام نظري فسعى في إلى أمير المؤمنين ونال مني، فلا أعود أبداً وهو وزير، لذلك صرفه الحاكم عن منصب الوساطة [95]، ثم قبض عليه الحاكم في نفس السنة، وقتله وقبض على أمواله [96].

ولم تطل مدة أحمد بن محمد القشوري في الوزارة، وكان قد عمل كاتباً للفاطميين قبل ذلك، ثم ولاه الخليفة الحاكم الوزارة في محرّم سنة 401 هـ / 1010 م وقرىء سجله في القصر بأنه تقلد الوساطة والسفارة، فمكث عشرة أيامٍ ثم قتل [97].

وكان الحاكم بأمر الله يتّخذ أطباءه من النصارى، فكان يعمل له منصور بن مُقشّر[98] فلما مات تولى مكانه أبو يعقوب بن نسطاس المتطبب، فخلع عليه في ربيع الأول سنة 394 هـ / 1003 م وحمل على بغلتين ومعه ثياب كثيرة، ومنحت له دار بالقاهرة وفرشت، وألزم بالخدمة مع الحاكم [99]، وكان ابن نسطاس طبيباً ماهراً حتى قيل إنه كان طبيب زمانه، وله قدرة فائقة بالحفظ وموسيقي بارع [100].

وفي سنة 397 هـ / 1006 م مات يعقوب بن نسطاس وهو سكران في بركة ماء فحمل إلى المكتبة في تابوت وشقوا به البلد، ثم أعيد إلى داره فدفن فيها، وانفرد بخدمة الحاكم في الطب فأثرى ثراءً كبيراً حتى ترك زيادةً على عشرين ألف دينارٍ عيناً سوى الثياب وغيرها [101].

وفي شعبان سنة 398 هـ / 1007 م خلع على صقر اليهودي ليكون طبيب الخليفة بعد موت ابن نسطاس، فحمل على بغلةٍ وقيد إليه ثلاث بغلات بسروجٍ ولجمٍ ثقال، وحمل معه عشرون سفط من الثياب، وأنزل في دارٍ فرشت له وزينت وعلق على أبوابها وحجرها الستور، وأعطي كل ما يحتاج إليه، وحصل له في ساعةٍ واحدةٍ عشرة آلاف دينار [102]، وبقي طبيباً للحاكم حتى توفي في سنة 400 هـ / 1009م [103].

وبعد مقتل القشوري في محرم سنة 401 هـ / 1010 م،عين الخليفة الحاكم بأمر الله أبا الخير زرعة بن عيسى بن نسطورس الكاتب النصراني مكانه، وأمر أن يوقع عنه، فجلس ونظر في الوساطة من غير خلع [104]، حتى ربيع الأخر من نفس السنة فخلع عليه وحمل وقرىء له سجل في القصر لقب فيه بلقب "الشافي" [105]، فمكث حتى ربيع الأول سنة 403هـ/ 1012 م فمرض ومات، ويذكر المقريزي أن الحاكم تأسف على فقده من غير قتل، وأنه قال في ذلك :" ما أسفت على شيء قط أسفي على خلاص ابن نسطورس من سيفي، وكنت أود ضرب عنقه لأنه أفسد دولتي وخانني ونافق علي[106]، وكان زرعه قد كاتب حسان بن الجراح الطائي وكان على خلاف مع الحاكم، وتولى صاعد بن عيسى بن نسطورس الوزارة للخليفة الحاكم سنة 409 هـ / 1018 م،، فأقام فيها أقل من عام [107].

ومن الشخصيات المشهورة التي برزت بين أهل الذمة في خلافة الحاكم بأمر الله أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي، وهو منسوب إلى قرية جرجرايا [108] من قرى العراق، ورحل من العراق حيث انتهى به الأمر في مصر، فعمل بالصعيد، ثم تولى ديوان الإنشاء للخليفة الحاكم بأمر

الله الفاطمي، وكثرت عليه الشكايات فاعتقل سنة 403 هـ / 1012 م [109]، وقيل كان اعتقاله سنة 404 هـ/ 1013 م (110).

وأمر الخليفة الحاكم بقطع يده، فلما تقدم لتنفيذ الحكم قدم يده اليسار بدلاً من اليمين فقطعت، وعرض أمره على الخليفة الحاكم، فقال إنما أمرت بقطع يمينه فأمر بقطعها فقطعت على باب القصر المعروف بباب البحر بالقاهرة [111] (وهو الباب الغربي لقصر الخلافة الفاطمية في خلافة الحاكم بأمر الله)، وكان يقابل دار الحديث الكاملية الموجودة في مدينة القاهرة، وقيل إنما كان سبب قطع يديه أنه كان يعمل في خدمة ست الملك أخت الخليفة الحاكم بأمر الله، ثم انفصل عنها وهي غير راضية عنه وخدم عند غين القائد [112]، ثم بعث إليها رقعة يستعطفها فارتابت منه، وسيرتها في طي درجها إلى الحاكم، فغضب عليه وأمر بقطع يديه، ويقال : بل كان عقيل صاحب الخبر يحمل الرقاع بالخبر إلى القائد غين ليوصلها إلى الحاكم وهي مختومة، فجاء في يومٍ بالرقاع على عادته فدفعها غين إلى كاتبه أبي القاسم الجرجرائي ليحملها إلى الحاكم، ففك الجرجرائي الختم وقرأها، فإذا في بعضها طعن على غين وذكره بسوء، فقطع ذلك الموضع من الرقعة وحكه وأصلحه، وأعاد الختم، فبلغ ذلك عقيلاً، فأوصله إلى الحاكم فأمر بقطع يديه [113].

ويبدو أن هذا النوع من العقوبة كان معمولاً به عند الخليفة الحاكم، فقد سبق له أن قطع يد خادمة غين قبل ثلاث سنوات من تنفيذ نفس العقوبة مع الجرجرائي، ثم عاد وقطع يد غين الأخرى بعد أن قطعت يدي الجرجرائي بخمسة عشر يوماً وصار غين هو الأخر مقطوع اليدين[114].

وبعد أن قطعت يداه ذهب وجلس في ديوانه فسئل عن ذلك فقال: أن أمير المؤمنين أدبني ولم يصرفني عن عملي، فلما أخبروا الحاكم في ذلك أمر بأن يستمر في عمله[115]، فاستمر على ديوان الإنشاء حتى سنة 406 هـ/ 1015 م فولاه ديوان النفقات[116]، وأطلق عليه الحاكم لقب: "نجيب الدولة" [117]، ثم رتب له أن يكون واسطة في نظر الدواوين بعد وفاة الحاكم بأمر الله بوقت قصير سنة 412 هـ/1021م [118]، وكان يتعرض كثيراً لهجاء بعض الشعراء فمرةً هجاه جاسوس الفلك [119]، حيث قال فيه[120] :

يا جرجرائي اتئد وارفق..... ودع عنك التحامُق

أقمت نفسك في الثقات..... وهبك فيما قلت صادق

فمن الأمانة والتقى..... قطعت يداك من المرافق

وترقى به الحال في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله علي بن الخليفة الحاكم رغم قطع يديه وتولى الوزارة للظاهر، ومن بعده لابنه المستنصر بالله، ومكث في الوزارة حتى مات سنة 436 هـ/ 1044م[121].

مما سبق يتبين أن أهل الذمة كان لهم نصيب كبير في تولي الوظائف العليا والقيام بالمهمات والأعمال المرتبطة بالخلافة في عهد الحاكم بأمر الله، وبالتالي فإن مشاركتهم والصلاحيات الممنوحة لهم في عهد الحاكم لا تقل عن الأدوار والصلاحيات والامتيازات الممنوحة لهم في خلافة أبيه العزيز بالله.

تشدّد الحاكم مع أهل الذمة

لقد نعم أهل الذمة في خلافة المعز لدين الله والعزيز بالله الفاطميين بحريةٍ كبيرة وكذلك في أوائل خلافة الحاكم بأمر الله، ثم تغيّر الأمر بعد ذلك عندما عمد الحاكم إلى فرض القيود عليهم وصار يلاحقهم فتعرضوا للمساءلة وهدمت بعض كنائسهم وديراتهم وتعرض بعضهم للقتل.

ويذكر أحد المؤرخين المحدثين أن الحاكم بأمرالله بدأ يُغيّر سياسته مع أهل الذمة اعتباراً من سنة 393 هـ/ 1002 م، حيث نهج معهم سياسة الشدة وذلك بتدبير من المصريين المسلمين الذين ساءهم استئثارأهل الذمة بالسلطة وإحرازهم الثروات الكبرى [122]، ويبدو أن هذا الأمر جاء عندما أقدم الحاكم على قتل فهد بن إبراهيم النصراني سنة 392 هـ / 1001 م، وقبض على عدد من الكتاب النصارى وصادر أموالهم[123].

وتوالت بعد ذلك الإجراءات التي قام بها الحاكم والتي تشير إلى أن معاملته لأهل الذمة قد تغيّرت، ويدل ذلك على تعصبه ضدهم، ففي سنة 394 هـ / 1003 م هدمت كنيسة بجانب جامع راشدة [124]، وقتل سهل بن يوسف بن كلس أخو يعقوب بن كلس، وذلك لكثرة شرهه وقوة طمعه كما يذكر المقريزي، ورفض أن يفتدي نفسه بـ "300000 دينار" [125].

وربما كان موقف الحاكم بأمر الله من أهل الذمة هذا انعكاساً لما حدث في عصر والده العزيز بالله من إطلاق يد النصارى ومحاباتهم حتى تسلطوا وسيطروا على شؤون الدولة وتولوا فيها أرفع المناصب وقرّبوا أبناء ملّتهم حتى صار لهم الأمر والنهي[126] خصوصاً وأن الحاكم كثيراً ما كان يخرج إلى شوارع مدينة القاهرة ويتحدّث مع الناس فيستمع إليهم[127]، هذا بالإضافة إلى قيام بعض زعماء أهل الذمة من الرهبان وغيرهم بأعمال كان من شأنها استغلال الناس، وقيام كثير من الخلافات بين الرهبان النصارى على تولي بعض الوظائف الدينية حتى أن بعضهم كان يقوم ببيع هذه الوظائف، فلما شكا بعضهم إلى الحاكم اطّلع على الفساد والفوضى التي كانت تسود الجماعات الدينية من غير المسلمين، كما شكا إليه

بعض المسلمين ما حظي به أهل الذمة من محاباة واستئثار بتأثير زوجة والده العزيز النصرانية وأختـــه ست الملك التي كانت تظهر عطفاً وتأييداً للنصارى لأنهم أخوالها.

وكان من عادة النصارى الاحتفال بأعيادهم، وكان يسمح لهم الخلفاء الاحتفال بهـــا، وأحيانـــاً كـــان المسلمون يشاركون في هذه الاحتفالات، واستمر أهل الذمة يقيمون احتفالاتهم في الأعياد الخاصة بهم في أوائل خلافة الحاكم بأمر الله وكانوا ينصبون الخيام على شاطيء النيل، ويوقدون الـــشموع والمـــشاعل، ويُحضرون المغنين ويسهرون ليلهم حتى الصباح [128].

وفي سنة 398هـــ / 1007م منع النصارى في عيد الشعانين[129] من تزيين كنائسهم على ما كانـــت عليه عادتهم، وقبض على جمـــاعة منهم، كما صودرت أدوات الـــزينة المعلقة في الكنائس، وصدر أمر إلى ولايات الدولة لتطبيق ذلك عليهم، كما تم إحراق الكثير من صلبان النصارى[130] التي تم ضبطها مع أدوات الزينة المنتشرة في هذه المناسبة، وفي سنة 402هـــ / 1011م منع النصارى من الاجتماع في عيد الصليب [131]، ومنع الحاكم النصارى من الاحتفال بعيد النوروز [132] على شاطىء النيـــل، كمـــا حـــرم الألعاب التي تقوم في هذا العيد لما اقترن بها من الملاهي الباذخة [133].

وبدأت تزداد قساوة الإجراءات والأوامر الصادرة بحق أهل الذمة في مصر وفي الولايـــات التابعـــة للدولة الفاطمية، وعانى أهل الذمة في السنوات الخمس التالية من كثرة ما تعرضوا له من قراراتٍ صارمةٍ واعتداءٍ على كنائسهم ومعابدهم حتى ظهر للعيان أن حرباً أعلنت عليهم وأن الحاكم أراد التخلص منهم أو إخراجهم من مملكته، فيذكر ابن القلانسي في أحداث سنة 398 هـــ / 1007م أن الخليفة الحاكم أمر بهدم كنيسة القيامة في بيت المقدس، وهدم الكنائس والبيع الموجودة في مصر وبلاد الشام [134]، وقـــال ابـــن سعيد: أنه أمر بهدم جميع الكنائس بمصر وأعمالها ونهب جميع ما فيهـــا وجميـــع مالهـــا مـــن الربـــاع والأحباس[135].

ويذكر ساويرس بن المقفع في كتابه (تاريخ البطاركة) أن الحاكم بأمر الله أمـــر بكتـــابة سجل إلى والي بيت المقدس بأن تهـــدم كنيسة القيـــامة، ثم أنفذ إلى ســـائر أعمال مملكته بأن تهـــدم البيـــع وأن يحمل ما فيها من الآنيـــة الذهب والفضة إلى قصره [136].

وهذه الروايات لا تذكر الأســباب التي دفعت الحاكم إلى القيام بهذا الإجـــراء، أمّا ما أورده كل من ابن القلانسي في كتابه (ذيل تاريخ دمشـــق) والمقريزي في كتابه (اتعاظ الحنفا) فإنـــه يوضّـــح الـــسبب المباشر الذي دفـــع الحاكـــم إلى ذلك، ولهـــذا فإننا نســـوق الرواية التي أوردهـــــا المؤرخـــون فـــي أحـــداث الســـنة 398 هـــ / 1007 م:

"وفيها خرج النصارى من مصر إلى القدس لحضور الفصح بقمامة [137] على عادتهم في كل سنة بتجمل عظيم كما يخرج المسلمون إلى الحج، فسأل الحاكم ختكين الضيف العضدي أحد قواده عن ذلك لمعرفته بأمر قمامة، فقال: هذه بيعة تعظّمها النصارى، ويحج إليها من جميع البلاد وتأتيها الملوك، وتحمل إليها الأموال العظيمة والثياب والستور والفرش والقناديل والصلبان المصوغة من الذهب والفضّة والأواني، وبها من ذلك شيء عظيم، فإذا كان يوم الفصح واجتمع الناس بقمامة ونصبت الصلبان وعلقت القناديل في المذبح تحيّلوا في إيصال النار إليه بدهن البيلسان مع دهن الزئبق، فيحدث له ضياء ساطع يظن من يراه أنها نار نزلت من السماء"، فأنكر الحاكم ذلك وتقدم إلى بشر بن سورين كاتب الإنشاء فكتب إلى أحمد بن يعقوب الداعي أن يقصد القدس ويهدم قمامة وينهبها الناس حتى يعفي أثرها ففعل ذلك[138].

ويذكر ساويرس بن المقفع أن الحاكم بأمر الله أمر ألا تضرب النواقيس في بلاد مصر ثم أمر أن تقلع الصلبان التي على قبب الكنائس وأن تمحى الصلبان التي على أيدي الناس [139].

وطال الهدم والتخريب في خلافة الحاكم عدداً كبيراً من مباني أهل الذمة، ففي سنة 399 هـ/1008م هدمت كنيسة مارتمريم القنطرة بمصر، وهي كنيسة موجودة في مدينة القاهرة حيث تقصى هدمها ونهب ما فيها، كما هدمت الكنيستان اللتان كانتا في الحمراء [140]، وكنيسة مارقزما بمصر [141].

وفي سنة 400هـ/ 100م أمر الحاكم بأمر الله بهدم دير بهنس القصير [142]، وهو دير للملكية في جبل المقطم مبني على قبر القديس أرسانيوس [143]، فهدم ونهب [144]، وهدمت كنيسة الأبسطلين التلاميذ، وكان فيها صورة السيدة تحمل المسيح عليه السلام، وقام العوام بنبش قبور الموتى المجاورة للكنيسة وأخرج ما فيها [145].

وفي سنة 403 هـ / 1012م أقطع الحاكم بأمر الله سائر الكنائس والديارات العتيقة والحديثة الموجودة في مصر وسائر الولايات الفاطمية للجيش الفاطمي بكافة موجوداتها والآتها، وطلب منهم أن يهدموها ويأخذوا ما فيها، فهدم الكثير منها من أساساتها [146].

وفي دمياط هدمت كنيسة مارتمريم المعروفة بكنيسة العجوز ونبش ما حولها من قبور وتم الاستيلاء على موجوداتها وأوقافها، وأقطع الحاكم كنائس القلزم ودير رابة ودير طور سيناء[147] لإنسان من العرب يعرف بابن غيّاث وأمره بهدمه وبنائه مسجداً، فهدم بعض كنائس القلزم[148] وكنيسة في دير رابة وأخذ موجوداتها [149].

وذكر ابن الأثير أن الحاكم لما أمر بهدم الكنائس والبيع أمر اليهود والنصارى أن يسلموا أو يسيروا إلى بلاد الروم، فأسلم كثير منهم [150].

وقد وضع الحاكم مجموعة من الإجراءات كان من شأنها تقييد حرية وحركة أهل الذمة وبعض مظاهر حياتهم في الدولة الفاطمية، فصدرت أوامره إلى النصارى بشد الزنار في الأوساط، وأن يلبسوا العمائم السود على رؤوسهم، وأن يركبوا مراكب الخشب ولا يركبوا مراكب الحديد [151]، وألا يركبوا خيلاً، وإنما يركبون البغال والحمير، وألا يركبوا السروج واللجم محلاة، وأن تكون سروجهم ولجمهم بسيور سود [152]، وفعل مثل ذلك مع اليهود [153]، وأفرد لهم حارة زويلة [154] وأسكنهم بها، وأمرهم ألا يخالطوا المسلمين في حاراتهم [155].

وأصدر الحاكم أمراً حدد فيه وزن وشكل الصلبان والقرامي التي يجب على أهل الذمة من النصارى واليهود حملها، فأمر أن تكون صلبان النصارى من الخشب وزن كل صليب خمسة أرطالٍ مصري مختوم بخاتم رصاص وعليه اسم الملك (أي اسم الخليفة الفاطمي) وأن يعلّقوه في رقابهم بحبالٍ من ليف، وكذلك اليهود تكون الكبة التي في رقابهم خمسة أرطال، وكل من يخالف ذلك يعاقب بالتغريم [156]، ويذكر المقريزي أنه ألزم النصارى أن يكون الصليب الذي في أعناقهم طول ذراعٍ في مثله ووزنه خمسة أرطالٍ وأن يكون فوق الثياب مكشوفاً [157] حتى يعرف أهل الذمة من غيرهم.

وفرض الحاكم بأمر الله قيوداً على دخول الحمامات، فمنع أهل الذمة من دخول حمامات المسلمين[158]، وأفرد لهم حمامات خاصة بهم، وجعل على باب حمام النصارى صليب خشبٍ وعلى باب حمام اليهود قرمة خشب [159]، فإذا دخل اليهودي الحمام يكون معه جرس وإذا دخل النصراني يكون معه صليب [160].

وحرّم على أهل الذمة أن يستخدموا أحداً من المسلمين، وألا يركبوا حماراً لمُكارٍ مسلم ولا سفينه نوتيّها من المسلمين [161]، يقول المقريزي: "وشدد الأمر عليهم ومنع المكاريون من تركيبهم، وأخذوا بتسوية السروج والخفاف ومنعوا من ركوب النيل مع نواتية المسلمين [162] " وتعدى الأمر ذلك حتى وضعت حدود على التعامل معهم بالبيع والشراء فيذكر ساويرس بن المقفع أنه أمر ألا يبايع النصارى ولا يشاروا في موضوع من المواضيع [163].

ومع أن الخليفة الحاكم بأمر الله لم يتدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالكنيسة القبطية، فمثلاً لم يتدخل في انتخاب بطريرك اليعاقبة في مصر سنة 393 هـ / 1002 م (164)، إلا أنه كان متشدداً في التعامل معهم، وكان يتدخل في بعض الحالات باختيار بعض الأساقفة أو البطاركة وذلك عندما كان يتقدم إليه من يطلب منه التدخل من رجال الكنيسة عند حدوث خلاف بينهم في هذا الأمر، فاتخذ موقفاً متشدداً من الأنبا زخاريا البطريرك الرابع والستين وأمر باعتقاله وحبسه، ثم رماه للسباع الجائعة بسبب وشاية أحد الرهبان القبط الذين اختلف معهم لأنه لم يسمح برسمه أسقفاً في الكنيسة، فشكا إلى

الحاكم سوء سياسته وبيعه للوظائف الدينية [165]، وربما كان هذا أحد الأسباب التي دفعت الحاكم إلى اتخاذ موقف متشدد في تعامله معهم وفرض القيود الكثيرة عليهم.

وكذلك لم يتدخل الحاكم في تعيين بطريرك الملكانية في مصر بعد أن شغر بموت البطريرك أرسانيوس سنة 400 هـ / 1009 م وظل المنصب شاغراً حتى توفي الحاكم [166]، بينما تدخل في اختيار بطريرك الروم الملكانية في القدس بعد وفاة ثاوفيلس سنة 410 هـ / 1019 م عندما التمس منه القس نقفور تعيينه في هذا المنصب [167]، فأجابه إلى طلبه.

وكان لهذه الإجراءات والأعمال التي قام بها الحاكم أثر كبيرعلى أهل الذمة، فقد أدت إلى تحول عدد كبير منهم إلى دين الإسلام، ويرى بعض المؤرخين أن الحاكم ألزم بعضهم بالتحول إلى الإسلام [168]، بينما أشار أخرون أنهم إنما أسلموا هرباً مما فرض عليهم، أو للتخلص مما لحقهم من أوامر الحاكم وإجراءاته الصارمة، فيقول ساويرس بن المقفع : أنه عندما فرض الحاكم الرسوم التي ألزم بها أهل الذمة جحد كثير من النصارى واليهود من رؤسائهم وعامتهم أديانهم ولم يصبروا على هذا الهوان والعذاب [169]، ونزعوا عنهم الغيار والصليب والزنار والركب الخشب وتشبّهوا بالمسلمين، فلم يكشف أحد عليهم وكان من يراهم يظن أنهم قد أسلموا [170]، أما ابن إياس فيذكر بأن الحاكم أمرهم أن يدخلوا كلهم قاطبة في الإسلام، فخافوا منه وأسلموا كلهم [171]، وفي روايته مبالغة كبيرة.

تراجع الحاكم عن ملاحقة أهل الذمة

استمرت إجراءات الحاكم وقراراته المعادية لأهل الذمة حتى السنة الأخيرة من حكمه، حيث صدرت مراسيم جديدة تتضمن إزالة ما فرض عليهم، وتسمح بحرية الشعائر الدينية لليهود والنصارى، وأشار إلى ذلك ساويرس بن المقفع الذي يقول: (ثم إن الحاكم جاء إليهم ومعه سجل عظيم بفتح الكنائس كلها التي بمملكته وعمارتها، وأن تعاد إليهم الأخشاب والعمد والطوب، ثم أعفاهم من لباس الغيار وحمل الصليب، وأن يضربوا النواقيس في كل الكنائس) [172].

فبعد أن قاسى أهل الذمة من صرامة الإجراءات المفروضة عليهم والتشدد في تطبيقها، قام عدد منهم بتقديم الشكاوى إلى الخليفة الحاكم [173]، ولما كثرت الالتماسات المرفوعة إليه أخذ يفكر في إعادة النظر بسياسته السابقة معهم، غير أن هذا الإجراء كان متأخراً وقبيل وفاته بزمنٍ قصير، وكان مفتاح التحول في سياسته ما جرى سنة 411هـ / 1020م عندما رفع إليه الأنبا سلمون رئيس دير طور سيناء شكوى يذكر فيها تردي أحوال رهبان الدير ورجاه بأن يطلق لهم الأوقاف المصادرة من هذا الدير ليستعينوا بها على سد حاجاتهم فقبل طلبه وأعاد للدير جميع الأوقاف المصادرة منه [174].

وبعد ذلك أخذ الحاكم يتراجع عن القرارات والمراسيم التي أصدرها بحقهم أو فرض عليهم الالتزام بها، وعندما توفي (ثاوفيلس) بطريرك بيت المقدس تقدم إلى الحاكم قس من أبناء الروم العبيد اسمه (نقفور) وطلب منه تعيينه بطريركاً على بيت المقدس، فأجابه إلى ذلك وتوجه القس إلى المدينة ليتولى بطريركيتها [175].

ولما أحس رهبان النصارى تقبل الحاكم لالتماساتهم تجرأ الأنبا سلمون مرة أخرى وطلب من الحاكم أن يؤذن للنصارى بتجديد عمارة الكنائس التي خربت أو تعرضت للدمار، حيث بدأ الإذن له بعمارة دير القصير والسماح للرهبان أن يسكنوا فيه ويقيموا صلاتهم، فكتب له إذناً بذلك وسمح له بإعادة عمارته [176]، كما سمح له بإعادة عمارة الكنائس والديارات التي سبق وأمر بتدميرها أو إحراقها في مصر وفي الولايات التابعة لدولة الخلافة الفاطمية، وكتب بإعادة أوقاف هذه الكنائس التي تمت مصادرتها من قبل [177]، وشرع النصارى على الفور بإعادة تعمير وبناء الكنائس المدمرة، فتم إصلاحها، وعاد كثير منها إلى ما كان عليه الحال قبل هدمها [178].

ولم تتوقف إجراءات الحاكم الجديدة عند السماح لهم بعمارة الكنائس واسترداد أوقافها، وإنما تعدى الأمر ذلك إلى إطلاق حرية العبادة وأداء الشعائر الدينية [179]، فأفسح المجال لارتداد بعض من دخل الإسلام وعودته إلى النصرانية فتركوا دين الإسلام [180]، وفي هذا الصدد يذكر الإنطاكي أنه لما تسامح الحاكم بعمارة الكنائس ورد أوقافها التقى به جماعة من النصارى الذين تظاهروا بالإسلام وطرحوا أنفسهم عليه، فرخّص لهم بالعودة إلى دينهم بعد تسع سنين من التظاهر بالإسلام، وأعطاهم أماناً بذلك، فعاد خلق كثير منهم وارتدوا عن دين الإسلام إلى النصرانية [181]، وقد أدى هذا الإجراء إلى إثارة السخط على الحاكم بأمر الله من قبل المسلمين الذين صاروا يشككون في نياته وصحة عقيدته.

ويورد يحيى بن سعيد الأنطاكي نص كتاب الأمان الذي أعطاه الحاكم لأهل الذمة الذي يقول فيه (هذا كتاب من عبد الله ووليه المنصور أبي علي الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين ابن الإمام العزيز بالله أمير المؤمنين لجماعة من النصارى بمصر عندما أنهوا إليه الخوف الذي لحقهم والجزع الذي هالهم فأقلقهم.... أنتم جميعاً بأمان الله عز وجل وأمان نبيه خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله الطاهرين، وأمان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب... وأمان الأئمة من آباء أمير المؤمنين هذا، على نفوسكم ودمائكم وأولادكم وأموالكم وأحوالكم وأملاككم... وما تحتويه أيديكم أماناً صريحاً ثابتاً وعقداً صحيحاً باقياً، فثقوا به وأسكنوا إليه وتحققوا أن لكم جميل رأي أمير المؤمنين، وعاطفته ونصرته تحميكم وعصمته تقيكم، لا يقدم عليكم بسوء أحد... والله عون أمير المؤمنين على ما تعتقدون من صلاح وإصلاح لسكان وأقطار مملكته، ومن له وسيلة الثواء في كنف دولته... وعهده الذي يشرفه طرفكم وكفى بالله شهيداً) [182].

هل كان الحاكم متعصباً ضد أهل الذمة؟

ذكر حسن إبراهيم حسن أن الحاكم بأمر الله الفاطمي كان متعصباً ضد أهل الذمة من اليهود والنصارى وأنه عاملهم بقسوة، حتى أن بعضهم أشار إلى خروجه على العهود التي وضعها المسلمون لأهل الذمة والأسس التي يجب أن يعاملوا على أساسها، كما وافقه محمد جمال الدين سرور وأشار إلى أن سياسة الحاكم انطوت على اضطهاد أهل الذمة من اليهود والنصارى [183].

ومن تتبع فترة خلافة الحاكم وتعامله مع مختلف فئات الشعب المصري، والولايات التابعة للدولة الفاطمية، لا يمكن اعتبار السياسية التي اتبعها مع أهل الذمة تعصباً ضدهم ولا يمكن وصف معاملتهم بأنها تنطوي على الاضطهاد، وذلك لأن قسوة الحاكم لم تكن موجهة إلى أهل الذمة وحدهم، فالمسلمون جميعاً خاصةً أهل السنة عانوا من هذه القسوة [184] ومن سوء المعاملة التي اتبعها الحاكم معهم، فقد أمر أن يكتب سب الصحابة على جدران المساجد والقياسر والشوارع [185]، وكان يقتل بعض الصلحاء من المسلمين[186]، وفرض قيوداً على بعض المأكولات والمشروبات وتشدد في تطبيقها [187]، وعاقب المخالفين عقوبات قاسية كانت تصل إلى حد القتل.

فكما كان يقتل من أهل الذمة كان يقتل من المسلمين من رجال دولته ولهذا فقد كانت سياسته في هذا الجانب موجهة ليس ضد أهل الذمة وحدهم وإنما سياسةً عامةً طالت الجميع دون استثناء، فقبل أن يقدم على قتل فهد بن إبراهيم النصراني سنة 392 هـ / 1001 م [188]، سبق أن قتل من المسلمين وزيرة برجوان سنة 390 هـ / 999 م [189].

وكما قتل الحاكم وزيره إبن عبدون سنة 401 هـ / 1010 م [190]، فإنه قتل قبل ذلك مؤدبه أبا القاسم سعيد بن سعيد الفارقي سنة 390 هـ / 999 م [191]، وقتل قاضية الحسين بن النعمان سنة 395 هـ / 1004 م [192]، وهكذا فإن سياسة العنف والتعصب التي اتبعها الحاكم كانت موجهة لجميع فئات المجتمع الفاطمي، ولم يكن مقصوداً بها أهل الذمة وحدهم سواءً اليهود منهم أو النصارى.

وإذا نظرنا إلى جانب آخر وجدنا أن الحاكم في نفس الوقت الذي نراه يعامل بعض أهل الذمة معاملةً قاسية نجدهُ يعامل غيرهم من أهل الذمة معاملةً طيبة بل يرفعهم إلى أعلى الرتب والمناصب، فغالباً ما نراه يختار رجال دولته منهم كالكتاب والوزراء ورؤساء الدواوين، ومنهم فهد بن إبراهيم [193]، وأبي منصور بن سورين [194]، وابن عبدون النصراني [195]، وزرعة بن عيسى بن نسطورس [196]، وأخيه صاعد بن عيسى بن نسطورس [197].

وكما فعل الحاكم في وقف تشدده ضد أهل السنة من المسلمين حيث تخلى عن سياسة سب السلف الصالح [198]، ومنعها منعاً باتاً، كذلك تخلى عن تشدده ضد أهل الذمة فقد أوقف سياسة هدم الكنائس،

وسمح بإعادة فتحها وعمارتها وأن تعاد إليها أموالها، كما أعفاهم من لبس الغيار وسمح لهم أن يضربوا النواقيس في كنائسهم [199].

وعليه فلا يمكن اعتبار عمل الحاكم مع أهل الذمة تعصباً ضدهم ولم يعاملهم معاملة تشكل تعدياً على حقوقهم وحدود عهودهم مع المسلمين قياساً بما كان يعامل به غيرهم من أبناء المجتمع الإسلامي، وإنما كانت هذه هي السياسة العامة التي ينهجها تجاههم وتجاه غيرهم، وإذا أردنا أن نعطي حكماً على مجمل سياسته مع أهل الذمة فقد حصلوا على أكثر مما يجب أن يحصلوا عليه، وكان عدد كبير منهم من المقربين إلى شخص الخليفة الحاكم بأمر الله.

الخاتمة

يتضح من هذه الدراسة أن الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله قد تعامل مع أهل الذمة بقسوة وتشدد في تطبيق الأوامر والتعليمات الصادرة بحقهم، فحرم عليهم الاختلاط بالمسلمين في بعض الأماكن العامة كالحمامات وأفرد لهم حمامات خاصة، وفرض عليهم زياً خاصاً حتى تسهل معرفتهم عند اختلاطهم بالمسلمين، وحرم عليهم أن يتشبهوا بالمسلمين في ركوبهم، وألا يركبوا معهم المراكب البحرية.

ولم تكن إجراءات الحاكم التعسفية موجهةً لأهل الذمة وحدهم، وإنما أصدر عدداً من القرارات الظالمة بحق المسلمين وأهل الذمة على السواء، فقد منع صنع الأحذية للنساء، ومنع الأكمام العريضة لهنّ أيضاً، ومنع أكل الملوخية، وغير ذلك من الإجراءات التي تضرر منها المسلمون وأهل الذمة.

إلا أن إجراءات الحاكم بأمر الله ضدّ أهل الذمة تجاوزت الحد حتى أصدر أوامره بهدم الكنائس والأديرة والسماح بنهبها وأخذ موجوداتها، وتخوف كثير منهم فتركوا ديانتهم وتحولوا إلى الإسلام ظناً منهم أن ذلك يبعدهم عما يقوم به فيتجنبوا سطوته، فساءت أحوال أهل الذمة خلال هذه الفترة، وظلوا على ذلك حتى تقدم إليه بعض رهبان النصارى، وشكوا إليه حالهم، فأصدر أوامر جديدة ألغى فيها كافة الإجراءات والأوامر الصادرة بحقهم، وسمح لهم بإعادة بناء وإصلاح ما تهدم من كنائسهم.

ويتبين من خلال الدراسة أن الحاكم لم يكن متشدداً بحق أهل الذمة وحدهم، وأن ما أصابهم كان أمراً عاماً طال جميع أفراد المجتمع المصري أيام الحاكم بأمر الله باستثناء هدم الكنائس الذي تشدد فيه الحاكم فهدم جميع الكنائس الموجودة في ولايات الدولة الفاطمية.

وانتهت هذه الإجراءات بانتهاء خلافة الحاكم بأمر الله وتولي ابنه الظاهر لإعزاز دين الله الحكم في الدولة الفاطمية سنة 411هـ / 1020 م.

الهوامش

1- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711 هـ / 1311 م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت 2000 م، ج6، ص 43.

2- محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام في الإسلام (دراسة مقارنة)، دار المعارف بالإكندرية، ص403، علي الصوا، موقف الإسلام من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي/ المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان 1994م، ص37، قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، دار المعارف، القاهرة 1977 م، ص23.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص 43.

4- الأخطل، غياث بن غوث (ت 92هـ/711م)، ديوان الأخطل، دار الكتب العلمية، بيروت 1986م،

5- ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص44، الشيخ شفيق يموت، أهل الذمة في مختلف أطوارهم وعصورهم، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت 1991 م، ص49، علي الصوا، موقف الإسلام من غير المسلمين، ص 37.

6- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت 224 هـ / 837 م)، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر القاهرة 1981 م، ص 31.

7- قاسم عبده، أهل الذمة في مصر، ص23، علي الصوا، موقف الإسلام من غير المسلمين،ص37.

8- محمد عبد الهادي المطردي، عقد الذمة في التشريع الإسلامي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس 1987 م، ص 25 ــ 26.

9- الماوردي، الأحكام السلطانية، 181،السيد سابق، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة 1999م،ج3ص49.

10- الماوردي، الأحكام السلطانية،، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت 450هـ/ 1058 م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت 1985م، ص181، محمد كمال الجرف، النظام المالي الإسلامي، مطبعة النهضة الجديدة،القاهرة 1970م،ص181.

11- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 183 هـ / 799 م)، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1979م، ص122، ابو عبيد، الأموال، ص38 – 39، وانظر فاطمة مصطفى عامر، تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000، ج2، ص11.

12- انظر أبو يوسف، الخراج، ص 122، الماوردي،الأحكام السلطانية، ص 183، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت 751 هـ / 1349 م)، أحكام أهل الذمة تحقيق أيمن عارف، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت 2001 م، ص 4،11، قطب ابراهيم محمد، النظم المالية في الإسلام، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986 م، ص 101.

13- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص181.

14- انظر الطبري، محمد بن جرير(ت310هـ/922م)، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1989م، ج10، ص 77ـ 78، الفخر الرازي، محمد بن ضياء الدين (ت604هـ/1205م)، التفسير الكبير، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت 1981م، ج16،ص31، وهناك من يرى أنّ الصّغار هو الإذلال والمهانة لأنه لايجوز إعزاز أهل الذمة ولا رفعهم على المسلمين (انظر الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 182، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الحديث، القاهرة 1988م، ج2، ص 332).

15- سورة التوبة الأية 29.

16- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة أل البيت)، الموجز في معاملة غير المسلمين في الإسلام، عمان 1994 م، ص178.

17- المنذر بن ساوى العبدي ملك البحرين، وقد بعث له رسول الله صلى الله عليه وسلم العلاء بن الحضرمي قبل فتح مكة يدعوه إلى الإسلام فأسلم (انظر ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت 213هـ/ 828م)، السيرة النبوية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ج5، ص270، ج6، ص 15، ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت630هـ/1233 م)، الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت 1978 م، ج2، ص 146).

18- البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى (ت 279 هـ / 792 م)، فتوح البلدان، مراجعة رضوان محمد رضوان، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1978 م، ص 91.

19- البخاري، محمد بن اسماعيل (ت 256 هـ / 860 م)، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض 1998 م، ص 605، ابو عبيد، الأموال، ص 38.

20- ابن قيم الجوزية، أهل الذمة، ج1، ص1.

21- المصدر نفسه، ج1، ص2.

22- ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج1، ص2، يوسف محيي الدين أبو هلالة، تعامل المسلمين مع غيرهم في مجتمع الدعوة، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان 2001 م، ص 24.

23- ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج1، ص22، محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام ، ص407، محمد عبد الهادي المطردي، عقد الذمة في التشريع الإسلامي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس 1987 م، ص25 – 26، وانظر يوسف محمود عبد المقصود، الموارد المالية في الدولة الإسلامية، دار الطباعة المحمدية، القاهرة 1980 م، ص 253.

24- قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص26.

25- أبو يوسف، الخراج،ص122ــ 125،الماوردي، الأحكام السلطانية،ص183 وما بعدها، السيد سابق، فقه السنة،ج3،ص48، علي الصوا، موقف الإسلام من غير المسلمين، ص61وما بعدها.

26- انظر الماوردي، الأحكام السلطانية،ص186، السيد سابق، فقه السنة، ج3ص48، علي الصوا، موقف الإسلام من غير المسلمين،ص71ــ 75، لينه الحمصي، مسيرة النور للمسلمين والمسيحيين عبر العصور، دار الرشيد، دمشق2003م،ص147ــ 150.

27- المقدسي، محمد بن أحمد البشاري (ت 380 هـ / 990 م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991 م،ص202، المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار،دار الكتب العلمية،بيروت 1998م،ج4،ص407،علي إبراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى،509، هويدا عبدالعظيم رمضان، المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1994م،ج2،ص16.

28- المقدسي، أحسن التقاسيم،ص202، علي إبراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى،ص509.

29- أبو يوسف، الخراج، ص125.

30- أبو يوسف، الخراج، ص125.

31- محمد المطردي، عقد الذمة، ص17.

32- أبو يوسف، الخراج، ص126، أبو عبيد، الأموال، ص46.

33- أبو يوسف، الخراج، ص125، محمد كمال الجرف، النظام المالي الإسلامي، ص184.

34- البخاري، الصحيح، ص606.

35- الطبري، محمد بن جرير (ت 310 هـ / 923 م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ج3، ص609، العليمي، مجير الدين الحنبلي (ت 927 هـ / 1521 م)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق عدنان ابو تبانة، مكتبة دنديس، عمان، 1999 م، ج1، إبراهيم ص 377 – 378.

36- الطبري، الرسل والملوك، ج3، ص 609.

37- يوسف ابو هلالة، تعامل المسلمين، ص95.

38- البلاذري، فتوح البلدان، ص135.

39- البلاذري، فتوح البلدان، ص136.

40- ابن عبدالحكم،عبدالرحمن بن عبدالله القرشي، فتوح مصر وأخبارها، مكتبة مدبولي، القاهرة1999م، ص58ـ 59، عبده، أهل الذمة، ص31.

41- المقريزي، المواعظ والاعتبار،ج4ص 439، قاسم عبده، أهل الذمة، ص36ـ 37.

42- الطبري، الرسل والملوك، ج6، ص 572، نبيه عاقل، تاريخ، خلافة بني أمية، دار الفكر، بيروت 1975 م، ص293.

43- البلاذري، فتوح البلدان، ص78 – 79، نبيه عاقل، خلافة بني أمية، ص 294 – 295.

44- ابن المقفع، ساويروس، تارخ البطاركة، النعام للطباعة والتوريدات، القاهرة،ج2،ص27،24،قاسم عبده، اهل الذمة، ص44.

45- ابن مماتي، الأسعد(ت606هـ/1209م)، قوانين الدواوين، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991م، ص75ـ 76، قاسم عبده، أهل الذمة،ص35.

46- أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج3،ص17 وما بعدها،قاسم عبده،أهل الذمة،ص45ـ 46.

47- محمد جمال الدين سرور، الدولة الفاطمية في مصر، سياستها الداخلية ومظاهر الحضارة في عهدها، دار الفكر العربي، القاهرة 1979 م، ص 86.

48- انظر المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 182.

49- هو أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن ابراهيم بن كلس كان يهودياً من أهل العراق سافرمع أبيه إلى الشام ثم إلى مصر وصحب كافورالإخشيدي حيث أسلم وحسن إسلامه، وكان يحب أهل العلم ويجتمع عنده العلماء، وترقت أحواله حتى تولى الوزارة للخليفة الفاطمي العزيز بالله سنة 368 هـ/ 978م فكان أول وزراء الدولة الفاطمية (انظر ابن الطوير، عبدالسلام بن الحسن القيسراني(ت617هـ/1220م)، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق أيمن فؤاد سيد، دار صادر، بيروت 1992م، ص74، ابن منجب، أبو القاسم علي (ت 542 هـ / 1147 م)، الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1990م، ص 74 – 49، ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (ت681 هـ/1282م)،

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق احسان عباس، وزارة الثقافة، بيروت، ج7، ص 27 – 35)، وانظر:

Canard,A, Ibn Killis, / The Encyclopaedia of Islam, Leiden 1979, vol 1, pp 840 – 841.

50- القرشي، ادريس عماد الدين (ت 872 هـ / 1467 م)، عيون الأخبار وفنون الأثار / السبع السادس المعروف بأخبار الدولة الفاطمية، تحقيق مصطفى غالب، الطبعة الثانية، دار الأندلس، بيروت 1984 م، ص 231، عارف تامر، العزيز بالله، ص 51، سلام محمود شافعي، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995 م، ص 214 – 215،

وانظر:

Canard,A, AL-Aziz Billah, / The Encyclopaedia of Islam, Leiden 1979, vol 1, P823.

51- ابن منجب، الإشارة إلى من نال الوزارة، ص49.

52- ابن منجب، الإشارة إلى من نال الوزارة، ص52، ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي (ت 555 هـ/ 1160 م)، تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق 1983 م، ص 56، وانظر المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطمية الخلفا، تحقيق جمال الدين الشيال، لجنة إحياء التراث، القاهرة 1996 م، ج 1، ص 268 ــ 269.

53- O Leary, De Lacy, Ashort History of the Fatimid Khalifate, London 1923, pp 120 – 121.

54- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ص17، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748 هـ/1346م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (حوادث ووفيات 381 – 400 هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت 1988 م، ص 130.

55- أبو شجاع، محمد بن الحسين الروذراوري (ت 488 هـ / 1095 م)، ذيل كتاب تجارب الأمم، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص185ـــ 186.

56- ابن إياس محمد بن أحمد الحنفي، (ت 930 – 1524 م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982 م، ج1 قسم 1، ص 196.

57- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص 95، المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج 4، ص 70، القرشي، عيون الأخبار، السبع السادس، 248 / الهامش.

58- المقريزي، المواعض، ج 4، ص 70.

59- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص84، حسن ابراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964 م، ص 202.

60- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص292، ابن ميسر، المنتقى من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1981م، ص177، اليافعي، مرآة الجنان، ج3 ص20، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص3.

61- القضاعي، عيون المعارف، ص270، ابن ميسر، أخبار مصر،ص177.

62- القضاعي، عيون المعارف، ص273، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج7،ص305، ابن خلكان، وفيات الأعيان ج5ص292ـ 293.

63- سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان (الحقبة من 345ـ 447هـ)، الدار الوطنية، بغداد 1990م، ص310.

64- الدواداري، الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية،ص257.

65- القضاعي، عيون المعارف، ص274، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2 ص53.

66- المقريزي، المواعظ،ج2ص 341،،342.

67- ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول المنقطعة، ص55، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص293- 294، النويري، نهاية الأرب، في فنون الأدب، ج28، ص179، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2 76 ،81.

68- لوساطة وظيفة عرفت عند الفاطميين تشبه الوزارة لكنها أقل رتبة من الوزارة، وكان صاحبها يتوسط بين الخليفة والرعية(انظر ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص40*،105).

69- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص4.

70- المقريزي، اتعاظ الحنفا، _ج2، ص4.

71- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص6.

72- هو الحسن بن عمار من قبيلة كتامة، تولى إمارة طرابلس، وتقدم للوساطة في خلافة الحاكم بأمر الله سنة 386 هـ / 996 م ولقب بلقب أمير الدولة (انظر ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول،ج1، ص193، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج7، 177ـ 178، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص4- 5، 13).

73- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص6.

74- ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول، ج1، ص193، محمد حمدي المناوي، الوزارة والوزراء، ص245، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص7.

75- هو أبو منصور بشر بن عبدالله بن سورين الكاتب النصراني (انظر المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص5 / الهامش).

76- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص5 ــ 6، 81، 83.

77- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص6.

78- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص83.

79- هو برجوان الخادم الأسود عمل في خدمة الفاطميين، حيث تربى في القصر وتولى الوساطة للحاكم بأمر الله سنة 387 هـ / 997 م، ثم قتله الحاكم سنة 390هـ / 999 م بسبب استبداده بالأمور في دولة الحاكم (انظر ابن ظافر، أخبار الدول، ج1، ص193، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص26، محمد المناوي، الوزارة والوزراء، ص245).

80- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص29.

81- الغطاس: من أعياد النصارى ويحتفلون به في مصر يوم 11 طوبة (كانون الثاني)، وكان معروفاً قبل مجيء الفاطميين وبقي الاحتفال به عندهم، فيقولون إن يحيى بن زكريا عليه السلام (المعمدان) غسل عيسى عليه السلام ببحيرة الأردن، فلما خرج عيسى من الماء اتصل به روح القدس على هيئة حمامة، لذلك يقول النصارى بغمس أولادهم في الماء رغم أن وقته يكون في برد شديد، وتتكاثر فيه أنواع المأكولات والأطعمة على سائر أهل الدولة (انظر القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج2، ص455).

82- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص17.

83- عيد الفصح، هو أحد أعياد النصارى، ويسمونه عيد القليلة، وفي هذا العيد يجتمع الناس للاحتفال فيأكلون ويشربون ويلعبون ويغرقون في اللهو (انظر المسبحي، محمد بن عبيد الله (ت420هـ/1029 م) أخبارمصر في سنتين (414ــ 415هـ)، تحقيق وليم. ج. ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980 م، ص39).

84- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص18.

85- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص 25 ــ 26.

86- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص29.

87- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص29، وانظر:

Canard,A, AL-Hakim Bi Amr Allah / The Encyclopaedia of Islam, London 1979, vol 3, p78.

88- دبيقية نسبة إلى مدينة دبيق من أعمال الدقهلية، وكانت تشتهر بصناعة الملابس الحريرية المزركشة (انظر المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص29 / الهامش).

89- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص29.

90- انظر ابن ظافر، أخبار الدول، ج1، ص212 ــ 213، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص44.

91- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص44 -45.

92- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص46.

93- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص81، وانظر محمد المناوي، الوزارة والوزراء، ص247.

94- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص81.

95- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص84.

96- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص85.

97- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص85.

98- ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول، ج1، ص 213.

99- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص48.

100- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص70.

101- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص70.

102- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص83.

103- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص83.

104- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص85.

105- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص86.

106- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص93، ابن منجب الإشارة إلى من نال الوزارة، 68، النويري، نهاية الأدب، ج28، ص208.

107- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص114.

108- جرجرايا، بلد في العراق ما بين واسط وبغداد (انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص123).

109- ابن منجب، الإشارة إلى منال الوزارة، ص168، عيسى الوهيبي، سياسة الظاهر لإعزاز دين الله في إدارة الدولة الفاطمية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة 2005 م، ص36.

110- النويري، نهاية الأرب، ج28، ص208 ــ 209.

111- النويري، نهاية الأرب، ج28، ص214، الدواداري، الدرة المضيئة، ص313، المقريزي، المواعظ، ج2، ص334، المناوي، الوزارة والوزراء، ص253.

112- غين: هو قائد فاطمي خدم الحاكم بأمر الله، فخلع عليه سنة 402 هـ/ 1011 م، وقلد بسيف، ولقب قائد القواد، كما قلد الشرطة والحسبة بمصر والقاهرة، ثم صرف عنها سنة 404 هـ/ 1013م، وقطعت يده، ثم قطع لسانه (انظر المقريزي، اتعاظ، ج2، ص102، 100، 91، 89، المواعظ والاعتبار، ج4، ص91).

113- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص102.

114- انظر المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص102.

115- النويري، نهاية الأرب ا، ج28، ص214 ــ 215.

116- ديوان النفقات عند لفاطميين، هو ديوان الرواتب (انظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج3،، ص489ــ 491، المقريزي، المواعظ، ج2 ص277 - 278).

117- النويري، نهاية الأرب، ج28، ص215، الدواداري، الدرة المضيئة، ص313، جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1958 م، ص139.

118- النويري، نهاية الأرب، ج28، ص215.

119- هو الشاعر أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجلبي الملقب ب "الفكيك" (انظر النويري : نهاية الأرب، ج28، ص215).

120- النويري، نهاية الأرب، ج28، ص215 / الدواداري، الدرة المضيئة، ص314، عيسى الوهيبي، سياسة الظاهر، ص38.

121- النويري، نهاية الأرب، ج28، ص214، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص583.

122- محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر، القاهرة، ص82، مصر في عصر الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1960 م، ص56.

123- ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص61، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، 44.

124- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص48.

125- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص51.

126- عبدالمنعم سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي/ دراسة تاريخية وثائقية،دار الثقافة العلمية 1999م، ص94، حسن إبراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية والثقافية، المطبعة الأميرية، القاهرة 1932م، ص199 ــ 200.

127-0Leary, De Lacy, Fatimid Khalifate, P 143

128- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص17.

129- عيد الشعانين هو عيد الزيتونة، والشعانين يصادف يوم ركوب المسيح الحمار في مدينة القدس ودخوله إلى جبل صهيون وهو راكب والناس بين يديه يسبحون وهو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر (انظر المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج1، ص264).

130- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص71.

131- عيد الصليب: هو أحد الأعياد التي يحتفل بها النصارى، وظهر هذا العيد على يد هيلانة أم الإمبراطور قسطنطين، ويصادف اليوم السابع من شهر توت (انظر المقريزي، المواعظ والإعتبار، ج1، ص266، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص89 / الهامش).

132- النوروز وهو الاحتفال برأس السنة القبطية، فكان القبط يحتفلون به في أول توت، كما كان الفرس أيضاً يحتفلون به في أول يوم من السنة وغالباً يتفق مع بداية فصل الربيع (23 آذار)، أما عند القبط فإنه يكون في شهر أيلول أي في فصل الخريف، وكان لاحتفال الفاطميين بهذا اليوم رسوم خاصة حيث تتعطل الأسواق، وتفرق الكسوة على رجال الدولة وأولادهم ونسائهم، كما توزع أصناف من الفاكهة كالبطيخ والرمان والموز والسفرجل والهريسة المعمولة من لحم الدجاج ولحم الضأن والبقر بالإضافة إلى الخبز (انظر المسعودي (ت346 هـ / 957 م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات والنشر، بيروت 1991 م، ج1، ص352، المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج2، ص444).

133- محمد سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، ص83.

134- ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص66.

135- ابن سعيد وآخرون، المغرب في حلى المغرب، ص53، النويري، نهاية الأرب، ج28، ص192، وانظر: Canard,A, AL-Hakim / The Encyclopaedia, vol 3, p 77

136- ابن المقفع، تاريخ البطارقة، ج2، ص107 ــ 108.

137- قمامة هي أعظم كنائس النصارى وتوجد في مدينة القدس بفلسطين وتسميها العامة "القيامة" وفيها الموضع الذي دفن فيه المسيح عليه السلام فيما يزعمه النصارى، ولذلك فإنهم يحجون إليها من كل البلاد (انظر ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج7، ص240).

138- انظر ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص66 ــ 67، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص75.

139- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص105.

140- الدواداري، الدرة المضيئة، ص278، والحمراء هي منطقة في القاهرة اليوم، ويذكر المقريزي أنها كانت بين القاهرة والفسطاط (انظر المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج4، 439).

141- الأنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، ص279، وكنيسة مارقزما هي إحدى كنائس النصارى الموجودة بمدينة القاهرة.

142- ديربهنس القصير: أحد أشهر أديرة النصارى بمصر، وكان يقيم فيه بطريرك الإسكندرية أرسانيوس في أيام الخليفة الحاكم بأمر الله يتعبد فيه، فقام بتجديد عمارته، وبنى له سوراً منيعاً (انظر الإنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، ص282-283، الشابشتي، الديارات، دار الرائد العربي، بيروت، ص284، كوركيس عواد، ذيل كتاب الديارات، دار الرائد العربي، بيروت، ص397).

143- الإنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، ص282-283، الشابشتي، الديارات، ص284، كوركيس عواد، ذيل الديارات ص397.

144- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص81.

145- المقريزي، المواعظ، ج4، ص424، كوركيس عواد، ذيل الديارات، ص398-400.

146- الإنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، ص298، انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص101.

147- يذكر المقريزي أنه اختلف في دير طور سيناء، فقيل إنه بالقرب من أيلة، وقيل جبل بالشام، وطور سيناء هو الجبل الذي تجلّى فيه النور لموسى عليه السلام (انظر المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج4، 436،437).

148- القلزم مدينة على البحر الأحمرقرب مدينة السويس اليوم (انظر المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، 393).

149- الإنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، ص283، 298-299.

150- ابن الأثير، الكامل، ج7، ص240.

151- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص105، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص293، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص93، وانظر: Canard,A, AL-Hakim/ The Encyclopaedia, vol 3, p 78.

152- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص93 ــ 94.

153- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص105، ابن إياس، بدائع الزهور، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1982 م، ج1، قسم 1، ص198 ــ 200.

154- حارة زويلة هي الحارة التي قام ببنائها جوهر الصقلي عندما بنى مدينة القاهرة وخصّصها لقبيلة زويلة البربرية (انظر المقريزي، المواعظ والاعتبار،ج3،ص8.

155- ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، قسم 1، ص198.

156- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص106، حسن إبراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، المطبعة الأميرية، القاهرة 1932 م، ص94.

157- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص293 ــ 294، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص94.

158- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص105، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص94.

159- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص105، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص294، حسن إبراهيم الفاطميون في مصر، ص208.

160- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص100، سلام شافعي، أهل الذمة في مصر، ص182.

161- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص294.

162- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص94.

163- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص108.

164- المقريزي، المواعظ، ج2، ص495، سلام الشافعي، أهل الذمة في مصر، ص215.

165- انظر سلام شافعي، أهل الذمة في مصر، ص216 / نقلاً عن الأنبا ميخائيل، ج3، ورقة 56.

166- الإنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، ص370 ــ 371، عبد المنعم ماجد، الحاكم بأمر الله، ص102، سلام شافعي، أهل الذمة في مصر، ص216.

167- الإنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، ص228، سلام شافعي، أهل الذمة في مصر، ص217.

168- ابن الأثير، الكامل، ج2، ص240.

169- ان المقفع، ج2، ص106.

170- ابن المقفع، ج2، ص108.

171- ابن إياس بدائع الزهور، ج1، قسم 1، ص198.

172- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص115، وانظر محمد سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، ص83، وانظر يحيى بن سعيد ص229، 231، 232، سلام الشافعي، أهل الذمة، ص184.

173- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص106.

174- الإنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص353.

175- ن. م، ص353، 356.

176- الإنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص354، محمد عبدالله عنان، الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1959 م، ص210.

177- الإنطاكي، تاريخ، ص357، سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص311، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص294.

178- ابن ظافر، أخبار الدول، ج1، ص206 ــ 207.

179- 179- الإنطاكي، تاريخ، ص357، الأمين عوض الله، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار المجمع العلمي بجدة 1979 م، ص74.

180- سبط ابن الجوزي، مرآ ة الزمان، ص311.

181- الإنطاكي، تاريخ، ص357 - 358، سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص311، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص294، وانظر :-

Canard,A, AL-Hakim / The Encyclopaedia, vol 3, p 77.

182- يحيى بن سعيد الإنطاكي، تاريخ، ص232، محمد سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، ص83.

183- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ص16، محمد سرور، مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص56 ــ 57.

184- ابن الأثير، الكامل، ج7، ص252، ابن ظافر، أخبار الدولة المنقطعة، ج1، ص201 ــ 202، 208 ــ 209.

185- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص293، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج4، ص179.

186- أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج4، ص177.

187- ابن ظافر، أخبار الدول المنقطعة، ج1، ص193 ــ 194، ابن الأثير، الكامل، ج7، ص305، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص293، ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، قسم 1، ص199.

188- ابن ظافر، أخبار الدول، ج1، ص212، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص44.

189- ابن ظافر، أخبار الدول، ج1، 212، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص25.

190- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص85.

191- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص42.

192- الصفدي صلاح الدين خليل (ت 764 هـ / 1363 م) : الوافي بالوفيات، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار النشر فرانز ستاينر، بفسبادن 1970 م، ج13، ص19، المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص59.

193- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص26.

194- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص27.

195- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص76.

196- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص86.

197- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص114.

198- المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص82، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص293، ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول، ج1، ص194.

199- ابن المقفع، تاريخ البطاركة، ج2، ص115، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص294، ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول، ج1، ص206.